**المحاضرة الأولى و الثانية :  البورصات: الماهية، التطور التاريخي والأهداف**

**تمهيد:**

تعتبر البورصة )سوق الأوراق المالية ( أداة هامة في تقويم اقتصاد أي دولة باعتبارها مرآة حقيقية تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية، خاصة في ظل العولمة والنظام الدولي الجديد.

تؤدي البورصة دور الوسيط بين الوحدات الاقتصادية التي لديها فوائض مالية والتي تبحث عن مجالات لاستثمار فوائضها، وبين الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تعاني من عجز في مواردها المالية والتي تحتاج بدورها عن مصادر تمويل استثماراتها.

للإستثمار في البورصة يستوجب توفير مجموعة من الضمانات القانونية التي تحمي أموال المستثمرين، وذلك من خلال وضع جهاز متخصص يضبط جميع الممارسات الحاصلة في البورصة لتنظيم عملياتها ومراقبتها كسلطة إدارية مستقلة، علما أن كل دولة لها هيئة مختصة تقوم بإدارتها والإشراف على مراعاة هذه القوانين واللوائح من طرف المتعاملون في هذه السوق.

بناءا على هذا الطرح، وبهدف الإحاطة على فكرة واضحة حول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبورصات، سنتناول في هذا المحور والمعنون بالبورصات، النقاط التالية:

* **أولا: ماهية البورصة.**
* **ثانيا: التطور التاريخي للبورصة.**
* **ثالثا: أهداف البورصة.**
* **رابعا: أنواع البورصات.**
* **خامسا: أهمية البورصة ودورها في النشاط الاقتصادي.**

**أولا: ماهية البورصة**

 تعتبر البورصة في الاقتصاديات الحديثة أهم مؤشر لقياس مستوى اقتصاد الدول تقدما أو تخلفا، فهي تشكل آلية هامة لجمع الموارد المالية وتوجيهها نحو التمويل وفق القنوات الاستثمارية، لاسيما من خلال إقبال مختلف الأطراف المؤسسات والأفراد على الاكتتاب في القيم المنقولة (السندات والأسهم ...الخ)، من هذا المنطق تعتبر البورصة مرآة تعكس الحالة الاقتصادية لأي بلد وتعكس سرعة دوران الأموال والتمويل، فهي تعتبر سوق مثالية

مستمرة .

ان البورصة بمفهومها الحديث لم تظهر إلا في القرن الرابع عشر ميلادي على يد عائلة بلجيكية تسمى Van Den Bource كانت تعمل في مجال الصرافة، وكانت تستقبل في فندقها الواقع في مدينة "بروج البلجيكية" العائلات الستة العاملة في مجال الصرافة وكذا التجار، وذلك من أجل دراسة عمليات بيع وشراء السلع. كما جاء لفظ بورصة ليعبر على المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون من التجار والذي كان يتم بشكل منظم ودوري لإبرام الصفقات والعقود والاتفاق الحاضر أو الأجل عليها.

نظرا للدور الذي تلعبه البورصة كأداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية وتأثيرها في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تعدد تعاريف بشأن البورصة من حيث نظرة الاقتصاديين المختصين والمتعاملين وحتى المتدخلين فيها، نذكر أهمها فيما يلي:

تعرف بورصة الأوراق المالية على أنها سوق تتداول فيه الأوراق المالية بأشكالها المختلفة، سواء في شكلها التقليدي أو بأنواعها غير التقليدية المشتقة وهي بذلك توفر المكان، والأدوات والوسائل التي تمكن الشركات والسماسرة والوسطاء والأفراد من تحقيق رغباتهم والقيام بأعمال التداول أو إتمام المبادلات والمعاملات بيعا والشراء بسهولة وسرعة ويسر.

تعرف كذلك على أنها: "مكان" تعقد فيه اجتماعات في مواعيد دورية محددة لتنفيذ عروض العمليات النشطة المرتبطة بالبيع والشراء للأوراق المالية والبضائع والمنتجات الزراعية والعملات سواء كانت الأسعار تتحرك صعودا أو هبوطا".

كما جاء تعريفها على أنها تلك الأسواق الثانوية العمومية والمنظمة للقيم المنقولة المسجلة.

تعرف أيضا على أنها:" نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال".

عرفت سوق الأوراق المالية أو البورصة على أنها:" أماكن يجتمع فيها عدد كبير من الأشخاص تجرى فيها المعاملات في ساعات محددة وبنظام محدد، وذلك عن طريق سماسرة محترفين مؤهلين ومتخصصين في هذا

النوع من المعاملات، على أن يتم التعامل بصورة علنية سواء بالنسبة للأوراق المالية، أو بالنسبة للأسعار المتفق

عليها عن كل نوع."

تعرف كذلك على أنها: "المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين الوحدات الاقتصادية التي لديها موارد مالية فائضة

)المدخرين( ترغب في إقراضها والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي )المقرضون)".

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف بورصة الأوراق المالية على أنها: "مكان حقيقي أو افتراضي وسوقا منظما يلتقي فيه المتعاملون الاقتصاديون لإتمام مختلف العمليات الناشطة المرتبطة بالبيع والشراء للأوراق المالية، لتحقيق أقل درجة من المخاطرة عند مستوى محدد من العائد المتوقع أو أكبر معدل عائد متوقع عند مستوى محدد من درجة المخاطرة. تتوفر هذه السوق على قدر من العلانية والشفافية، حيث يتم التعامل فيها وفقا لقوانين تنظم الصفقات بين المتعاملين الاقتصاديين والشروط المتفق عليها، بما يخدم مصالحهما فيما يخص

عمليات البيع والشراء".

إذن، البورصة عبارة عن سوق متكاملة فعالة تتوفر فيها الحرية الكاملة لقوى العرض والطلب، لتتفاعل بيعا وشراءا في ظل روح المنافسة الكاملة، وبذلك تكتسب قدرا كبيرا من الفاعلية عندما يكون الاقتصاد مقيدا، وتزداد حيويتها وأهميتها في اقتصاد دولة ما، كلما ا زد عدد المؤسسات المسعرة فيها، ومنه ازدياد عدد الأوراق المالية

المطروحة للتداول وعدد المتعاملين الراغبين في التعامل، وتزداد تبعا لذلك عدد العمليات وحركية البورصة وقدرتها على مواجهة متطلبات المتعاملين، واحتياجاتهم المتنوعة والمتزايدة خاصة مع اتساع وتنوع النشاط الاقتصادي وتكاثفه.

**ثانيا: التطور التاريخي للبورصة**

بحث الإنسان منذ القدم عن الثروة من أجل تطوير وتنمية تجارته، فمنذ القرن الرابع قبل الميلاد عرف الإنسان عمليات تمويل الاستكشافات والحملات الحربية. يرجع تاريخ بداية شركات الأموال إلى امبراطورية روما القديمة، حيث حاول الإنسان في البداية التغلب على مشاريع البني التحتية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة كشق الطرقات وإنشاء المعابد، وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية شهدت إيطاليا تطورات هامة في العمليات التجارية والمالية الأمر الذي أدى إلى بروز عقود مشاركة لتمويل التجارة البحرية، ومن ثمة كان لابد من وجود مراكز وأسواق تمتاز بالدورية لإتمام الصفقات وإدارتها بداخلها.

والمالية الأمر الذي أدى إلى بروز عقود مشاركة لتمويل التجارة البحرية، ومن ثمة كان لابد من وجود مراكز وأسواق تمتاز بالدورية لإتمام الصفقات وإدارتها بداخلها .

ترجع نشأة هذه الأسواق تاريخيا إلى فرنسا في القرن الثالث عشر الميلادي في عهد الملك فيليب" الذي عاش خلال الفترة (1267م-1314م) حيث أوجد مهنة سماسرة الصرف من أجل تنظيم تناول الكمبيالات والمسحوبات الأندية، وخلال هذه الفترة انتعشت الحركة التجارية في بلجيكا فكانت مدينة بروج (Bruges) من أشهر المدن والمراكز التجارية العالمية، وأصبحت مهبط التجار ورجال الاعمال، اذ كانوا يجتمعون مقابل قصر عائلة "Van Der Bourse ليتبادلوا الصفقات، حيث قيل أنهم كانوا يجتمعون في فندق يملكه شخص يسمى "Van Der Bourse ، كما قبل أيضا أن عائلة هذا الأخير جعلت من مقر سكناها في بلجيكا مكانا لتجارة النقود وتبادلها خلال القرن الخامس عشر ، وقيل كذلك أن " Van Der Bourse " اكتسب اسمه من الشعار الذي رسمه على فندقه دلالة على مهدته وهو عبارة عن ثلاثة أكياس من النقود، وذلك لان كلمة "Bourse" . تعدي باللغة الجرمانية كيس النقود، وتطورت حركة التبادل هذه لتأخذ اسم العائلة أو الشخص مع العملية، إلى أن أصبحت هذه الكلمة تطلق على تسوق تداول الأوراق المالية.

يعتقد المؤرخون أن سنة 1339م هي السنة التي ظهرت فيها مفهوم البورصة نسبة إلى اسم عائلة " Van Der Beurse حيث كان هذا الأخير يستقبل رجال الأعمال خاصة ممثلي رجال المصاريف الإيطالية الذين انحصرت مسؤوليتهم بقبول الإبداعات وبمنح القروض. وقد ارتفع عدد وسطاء الصرافة بشكل كبير بعد ذلك لأجل تيسير العمليات التجارية بين البائعين والمشترين وكانت تتحدد أسعار العملات وفقا لغزارتها أو ندرتها (أي وفق لعرضها وطلبها)، وقد انتقل هذا الدور الهام إلى مدينة بلجيكية أخرى، تجد أول بورصة أنشئت في مدينة ANVERS" التي تعتبر بمثابة المركز الرئيسي لكافة أنواع التجارة الدولية مع بداية القرن السادس عشر (1531م) وتعتبر أول سوق نقدية ظهرت في أوروبا، وهكذا تبلور مفهوم البورصة كسوق منظم للتداول، غير أن طبيعة الصفقات والعقود المبرمة داخلها كانت مختلطة ومتنوعة وغير مفرزة، حيث كان يجري بها التداول السلع المختلفة وتداول الأوراق المالية من أسهم وسندات لم تظهر بعد في ذلك الوقت. ثم تتابع بعد ذلك إنشاء العديد من البورصات في أوروبا، حيث تعتبر مدينة "ليون" بفرنسا أول من نظمت بورصات للقيم المنقولة في سنة 1595م باعتبارها من أقدم وأكثر أهمية لمدة طويلة في فرنسا، أما بورصة "باريس" لم تحظى بأهمية كبيرة إلا بعد سنة 1639م، خاصة بعد ظهور عملاء الصرف الذين تخصصوا في حسم الكمبيالات التجارية، وقد تحولت هذه البورصات في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى أسواق منظمة لحركة وتداول رؤوس الأموال، وبرز هذا الدور بشكل لافت بعد انتشار شركات المساهمة وتوجه الحكومات والملوك للاقتراض من أجل تمويل نفقات الدول وتمويل الحروب فضلا عن احتياج الشركات المساهمة للتمويل، ما أعطى دفعة قوية للتعامل بالصكوك المالية والذي أدى بدوره إلى ظهور بورصات الأوراق المالية. لتأتي بعد ذلك بورصة "بوردو" بفرنسا ثمانية سنوات بعد ظهور بورصة باريس، ثم ظهرت بورصة أمستردام بهولندا عام 1608 وطرحت للاكتتاب العام أسهم الشركة العالمية للهند الشرقية ونجحت الفكرة واستطاع عدد كبير من المدخرين الصغار أن يساهموا في هذا المشروع الكبير، ثم في "بال" عام 1683 ، ثم ظهرت بورصة "لندن" عام 1695م في بريطانيا، أما في القرن الثامن ظهرت بورصة "فيينا" عام 1762م، ثم بورصة في "نيويورك" عام 1762 التي تعتبر أهم بورصة للقيم المنقولة في العالم نظرا لحجم التبادلات اليومية، أما في القرن التاسع عشر فظهرت بورصة "بروكسل" عام 1801، ثم بورصة "روما" بإيطاليا سنة 1822، لتتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الريادة في القرن العشرين، لتنتشر بعد ذلك في باقي دول العالم.

لقد جاءت تسمية الأسواق المالية من مفهوم السوق بشكل عام والأداة التي يتم التعامل بها في تلك السوق، فقد مرت فكرة الأسواق المالية قبل وصولها إلى الشكل الموجود عليه حاليا بعدة مراحل، يمكن إيجازها كالتالي:

 **1- المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وارتفاع نسبي في مستوى المعيشة وإقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم في مشروعات تجارية وزراعية وعقارية...الخ، مما أدى إلى اتساع المعاملات التجارية، وكبر حجم هذه المشروعات التي أصبحت بحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة والتي أصبح الفرد يعجز عن تمويلها مما اضطر اللجوء إلى البنوك للاقتراض.

 **2 - المرحلة الثانية:** بدأت هذه المرحلة بظهور البنوك المركزية التي تسيطر على البنوك التجارية من حيث الحجم وكيفيات التعامل. في هذه المرحلة أخذت البنوك التجارية تقوم بعملها التقليدي وهي خصم الأوراق التجارية وتقديم الائتمان، وفقا للقواعد وأوامر البنك المركزي، لذا أصبحت القروض التي تقدمها محدودة بالرغم من زيادة طلب الأفراد عليها.

**-3 المرحلة الثالثة:** ظهور البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط والطويل مثل: البنوك الصناعية والزراعية والعقارية وبنوكالتنمية الاستثمارات...الخ، وأصبحت هذه البنوك تقوم بعمليات إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل لسداحتياجاتها من الأموال وتمويل المشاريع المختلفة ويقوم البنك المركزي بإصدار سندات الخزانة.

**-4 المرحلة الرابعة:** ظهرت في هذه المرحلة الأسواق النقدية، إلى جانب ذلك، ازدادت حركة الأوراق المالية والتجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وهذا يعتبر بداية اندماج السوق النقدي مع السوق المالي.

**-5 المرحلة الخامسة:** تميزت هذه المرحلة باندماج الأسواق النقدية مع الأسواق المالية، واندماج كذلك الأسواق المالية مع الأسواقالدولية وذلك لتطور وسائل الاتصالات المختلفة وظهور البورصات المالية، وأصبحت الأسواق المالية تهتم بشراء وبيع الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات.

بناءا على ما تقدم، يمكننا القول أن الأسواق المالية في الدول المتقدمة تطورت تاريخيا بصورة متزامنة مع التغيرات التكنولوجية، وتنامي حجم الإنتاج، ووحدات الأعمال الكبيرة بصورة أسرع من الوسائل المتاحة للتمويل الذي تحتاجه الاستثمارات من الثروات الخاصة الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد الأسواق المالية في دول العالم زيادة كبيرة مع زيادة نشاطها، حيث وصل عدد الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أربعة عشر بورصة في الوقت الحاضر وأهمها وأكبرها "بورصة نيويورك"، وفي بريطانيا اندمجت كل الأسواق المالية منذ عام 1913، في جهاز واحد هو "بورصة لندن"، وفي اليابان تعمل في الوقت الحاضر ثماني بورصات أهمها: "بورصة طوكيو"، وفي ألمانيا يوجد ثماني بورصات أهمها بورصة فرانكفورت"، وفي فرنسا يوجد سبع بورصات أهمها "بورصة باريس"، وفي سويسرا يوجد سبع بورصات أهمها "بورصة جنيف" و"بورصة بال".

من أجل قيام بورصة فعالة، تسمح للمؤسسات الاقتصادية من تمويل توسعاتها الاستثمارية وكذا تمويل عجز ميزانية الدولة من خلال الأعوان ذو الفائض المالي، ينبغي توفر جملة من الشروط الأساسية لقيام البورصة لضمان أداء نشاطها، نذكر من بين هذه الشروط مايلي:

- وجود مكان محدد ومعلوم عند كافة المتعاملين والراغبين في التعامل.

- وجود حجم كاف من المدخرات المعروضة للاستثمار، وتعدد الأدوات المالية المطروحة للاستثمار.

- نشاط متنوع لمؤسسات مالية ومصرفية من كافة التخصصات لتؤدي دورها في تعبئة المدخرات وتوليد الاستثمارات.

- سهولة الاتصال بين المتعاملين، وتطوير أجهزة التسجيل، ونظم المعلومات داخل البورصة.

- تحديد إطار قانوني وقواعد خاصة لتنظيم ورقابة المعاملات التي تتم داخل البورصة ولحماية المتعاملين من

المخاطر.

- ضرورة النمطية في ا المعاملات المالية وهي الوسيلة التي يمكن بها توليد سوق ثانوية فعالة.

- الانفتاح الكبير على البورصات العالمية، ومواكبة تكنولوجيا الدول المتقدمة والتكيف مع التحولات. وعموما، لتحقيق بورصة فعالة وبشطة، يجب العمل على تحقيق الكفاءة الإعلامية الكافية من حيث توفير المعلومات الاقتصادية والمالية والاحصائية للمتدخلين بالبورصة، والتخفيف من الأعباء الضريبية وكذا وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي لدعم نشاط البورصة.

**ثالثا: أهداف البورصة**

من أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها البورصة تتمثل في النقاط التالية:

- السماح لمؤسسات القطاع العام والخاص المنظمة في شركات ذات أسهم بفتح رؤوس أموالها للجمهور.

- تقييم هذه الشركات عن طريق السوق.

- ضمان التمويل عن طريق الادخار العمومي.

- السماح بسيولة الادخار المستثمر على المدى البعيد.

- تحقيق وتكريس شفافية أكبر في مبدأ الحركة النقدية (السيولة وانتقال رؤوس الأموال) استثمارا وادخارا وريحا وخسارة.

**رابعا : أنواع البورصات**

هناك أنواع عديدة من البورصات تمارس نشاطها في مختلف دول العالم، ويلاحظ أنه كلما كانت الدولة متقدمة كلما ازادت وتنوعت البورصات العاملة فيها والعكس صحيح، فالبورصات دليل واضح على حيوية وفاعلية المجتمع ومقياس واضح لمدى نضج هذا المجتمع وتكامله، واتخاذه أوضاعا تنموية حقيقية، فضلا عن توافر اسباب استمراره متقدما أو اتخاذه أوضاعا عكسية. ومن أهم البورصات تتمثل في:

**1- بورصة السلع (البضائع)**

هي سوق منظمة متخصصة في بيع وشراء السلع المتجانسة ذات الأهمية الإستراتيجية كالقطن، السكر، البن القمح، وتعرف أيضا باسم "البورصة التجارية، تسمح هذه البورصة بتمويل الأسواق بكل أنواع السلع اللازمة، حيث يتم التعامل فيها على أساس العينات من المنتجات، وقد يباع المنتج عدة مرات، وفيها تتحدد الأسعار المحلية والدولية لهذه المنتجات حسب العرض والطلب، باعتبارها من أقدم البورصات، والتي تتوفر على بعض الشروط تتمثل فيما يلي:

- عدم قابلية السلعة للتلف مع إمكانية تخزينها.

- قابلية السلعة للنقل بتكاليف معقولة.

- أن يكون للسلعة مواصفات قياسية محددة أي قابلة للكم. أن يكون الطلب عليها واسع.

كما يجدر بالذكر، على أنه يتم الاتفاق عدد عقد الصفقة على مايلي:

**بالنسبة للسلعة:** نوعيتها، كميتها، سعر الوحدة.

**بالنسبة للتسليم:** التاريخ أو الفترة وطريقة الشحن.

 **بالنسبة للدفع:** نقدا أو على دفعات.

كما أن بورصة البضائع كبورصة الأوراق المالية لها سوق عاجلة وتسمى بورصة السلع الحاضرة وهي عبارة عن البضائع الجاهزة والموجودة فعليا في المخازن والمستودعات وفي المرافق التجارية وهي رهن التحميل الذي يلزم البائع بتسليمها مباشرة، وسوق أجلة تسمى بورصة العقود الآجلة، وهذه الأخيرة عبارة عن عقود ثنائية مضمونها التزامات قائمة على بضائع أجلة ويمكن دفع فرق السعر المتحقق حين تصفية العملية.

 **2- بورصة المعادن النفيسة:**

هي سوق منظمة يتم التداول فيها السلع المعدنية النفيسة، كالذهب الفضة، الألماس..... يحق للمستثمر اختيار المتاجرة في المعادن الثمينة في السوق العاجلة أو الآجلة أو كليهما معا. اذ تخضع هذه السوق الرقابة الغرفة النقابية والدخول اليها يكون مخصص لأعوان الصرف أو الهيئات المكلفة بهذه العملية والتي تخول لها مهمة المفاوضة وأسعار المعادن النفيسة تتحدد يوميا في البورصة وفقا للقانون العرض والطلب، ويباع عادة في شكل مسكوكات (قطع من الذهب) أو في شكل سبائك.

**3- بورصة العملات الصعبة:**

هي عبارة عن سوق منظمة يتم تداول فيها العملات الصعبة عن طريق عمليات بيع وشراء الوسائل التي بموجبها يمكن تسوية المدفوعات بين الدول، وتسمى هذه البورصة أيضا بسوق الصرف والتي يتم فيها تحديد أسعار صرفها وفقا لقانون العرض والطلب عليها.

يتواجد هذا النوع من البورصات في كافة أنحاء العالم ولاسيما في المراكز المالية الكبرى مثل لندن، طوكيو، باريس، ونيويورك. كما تخضع هذه البورصة لرقابة الغرفة النقابية والبنك المركزي، ويخصص للوسطاء فقط بالدخول إلى هذه البورصة كالبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف البنك المركزي.

 **4- بورصة الأوراق المالية (القيم المنقولة):**

هي عبارة عن سوق منظمة يتم التداول فيها الأسهم والسندات والمشتقات المالية تتحدد فيها الأسعار وفقا للعرض والطلب، والتي هي عبارة عن ممتلكات للمؤسسات من الأموال الموظفة في مختلف الأصول الثابتة من مباني وأراضي ومختلف معدات إنتاج التي تملكها هذه الشركات. حيث المتعاملون في هذه السوق يلتزمون بتطبيق القوانين واللوائح التي تنتظم تعامل فيها، مع أن هناك هيئة مختصة تقوم بإداراتها والإشراف على مراعاة هذه القوانين واللوائح من طرف المتعاملون في هذه السوق.

ان عملية تناول الأسهم والسندات تكون بصفة عاجلة وذلك بتسليم الأوراق للمشتري ودفع الثمن للبائع. أو بصفة أجلة وهو الاتفاق بين البائع والمشتري في الحين على أن يكون موعد تصفية العملية أجلا حسب ما اتفق

عليه الطرفين، ويكون الغرض من هذه العمليات المضاربة، إذ يكون قصد المتعاقدين يقتصر على الاستفادة من تقلبات أسعار هذه الأوراق بين فترة انعقاد العملية إلى عملية التصفية. تقتصر بورصة القيم المنقولة على تلك القيم المسجلة في جدول التسعيرة بطلب من مصدرها، وذلك بعد إجراء تحقيق معمق قبل قبولها.

**خامسا: أهمية البورصة ودورها في النشاط الاقتصادي**

تكمن أهمية ودور البورصة في الاقتصاد فيما يلي:

- توفير الموارد والأموال للمشروعات.

- جنب الفوائض المالية غير المعبئة وتوظيف الأموال بفعالية.

- زيادة حيوية المشروعات الاقتصادية والاستثمارية.

- توجيه مجالات الاستثمار وترشيد الانفاق الاستثماري.

- تعتبر أداة تحذير وتكبيه للمخاطر كما تعتبر أداة فعالة غير محدودة في الاقتصاد.

-أداة إشباع للمستثمر الكبير والصغير.

- توفير قنوات سليمة للاستثمار.

- تحسين كفاءة الإدارة.

كما أن سوق الأوراق المالية تتميز بعدة خصائص تميزها عن باقي الأسواق الأخرى، تذكر أهمها فيما يلي:

- تتسم سوق الأوراق المالية بكونها أكثر تنظيما عن باقي الأسواق المالية الأخرى، نظرا لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المختصين، وهناك شروط وقيود قانونية لتناول الأوراق المالية في هذه السوق، لذلك في معظم البلدان هناك إدارات مستقلة ذات صلاحيات تثير العمليات في أسواق الأوراق المالية وتوفر للمتعاملين المعلومات الضرورية.

- يتطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية، يتم فيها تداول الأدوات التي تم إصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة. التناول في هذه السوق يتم بتوفير المناخ الملائم، وكذا المنافسة التامة حتى يتم تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب.

- التداول في السوق الأوراق الثانوية الخاصة يتم من خلال الوسطاء ذوي خبرة في الشؤون المالية.

- سوق الأوراق المالية تتميز بالمرونة، وبإمكانية استفادتها من تكنولوجيا الاتصالات فان ذلك يعطي خاصية للأسواق المالية بكونها تتميز عن غيرها من الأسواق السلع بأنها أسواق واسعة تتم فيها صفقات كبيرة وممتدة قد يتسع نطاقها ليشمل أجزاء عدة من العالم في نفس الوقت.

- الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب توفر المعلومات السوقية، واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. كذلك، هناك خصائص تتميز بها سوق الأوراق المالية، تتمثل في:

- سوق الأوراق المالية ترتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل، وتكتسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى أموال تسدد على أمد طويل.

- الاستثمار في سوق الأوراق المالية قد يكون أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الاستثمار في السوق النقدي، نظرا لكون أدوات الاستثمار فيه، مثل السندات طويلة الأجل يحتمل مخاطرة سعرية، سوقية، وتنظيمية مختلفة، وكذلك الأسهم على الرغم من أنها ذات عائد أكبر سبيا إلا أن مخاطرها كبيرة أيضا.

- الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر ذات عائد مرتفع سبيا، وبالتالي فان اهتمام المستثمرين في سوق الأوراق المالية يكون نحو الدخل أكثر منه نحو السيولة والمخاطرة.

شعب الأسواق المالية المنظمة والمردة دورا حيويا في تعبئة الموارد والمدخرات وتهيئتها للاستثمار وكذا في بعث الحيوية في قطاعات الاقتصاد المختلفة وتحريك عجلة النمو الاقتصادي على نحو متزايد ومستمر. كما تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية المهاجرة وفضلا عن ذلك، يمكن القول أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي يتوقف على مدى وجود سوق مالية نشطة، تعمل على تنمية وتوسيع نطاق التعامل بالأوراق المالية في سوق منظمة، إضافة إلى أن سرعة وسائل الاتصال العصرية تسمح للمستثمرين بأن يتخذوا قراراتهم فور حصول أي تغيير في حالة العرض والطلب على المستوى العالمي.

ان البورصة وما تملكه من حلقة اتصال بين مختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية مثل البنوك، الشركات المشاريع، المدخرين....الخ، يؤهلها لإعطاء مؤشرا عاما لاتجاهات الأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار، وهذه المؤشرات يمكن استعمالها لتحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر فعالية. كما أن البورصة من خلال تسجيلها لدورات النشاط الاقتصادي من ركود وانتعاش، تساهم في تحقيق التنسيق والتكامل بين الأنشطة الاستثمارية والسياسات النقدية والمالية وحركة رؤوس الأموال عن طريق تقديم الاستثمار للجهات المختصة، مما يؤدي الى استقرار النشاط الاقتصادي، باعتبارها (البورصة) المركز الذي يتم تجميع وتسجيل الاتجاهات التي تحدث في النشاط الاقتصادي. إن بورصة الأوراق المالية تستنبط دورها بشكل أساسي من خلال مهمتها في توفير الموارد المالية للاقتصاد وذلك عن طريق نقل الأموال من الأطراف التي لديها فائض من الأموال الى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال، غير أن هذا الدور تطور بشكل كبير في الوقت الراهن وأصبحت تمارس أدوارا متعددة الأوجه لتشمل جميع جوانب الاقتصاد، وأصبح أدائها يؤثر في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وفي نفس الوقت تتأثر به، مما يحدث أثارا جديدة من خلال جذب رأس المال .

توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سليمة أمام الأفراد ولاسيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المدافع الاقتصادية منها مدافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب، كما تمثل حافزا للشركات المدرجة أسهمها في هذه الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار الأسهم لهذه الشركات، وبالتالي كلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك من خلال مايلي:

- تحقيق الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.

- القدرة على توفير وإعادة تكوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الأجال المختلفة.

- تفعيل أهمية التعامل بالأوراق المالية لدى المجتمع وتحويلهم الى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد الوطني.

- رفع مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تموين الفرص الاستثمارية ورفع مستويات التشغيل وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول الفردية أو على المستوى الوطني.

- تمويل التنمية الاقتصادية وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها.

**سادسا :مساهمة الأسواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية**

تعتبر الأسواق المالية أداة مهمة في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في مجالات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتزيد من رفاهية المواطنين، إن انحصار الملكية العامة وزيادة توسع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، وتحرير النظم الاقتصادية بالعديد من

الدول شكلت في مجموعها عاملا مؤثرا على ظهور ونمو الأسواق المالية بالعديد من دول العالم تساهم سوق الأوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

**-1 تعبئة المدخرات المالية:**

تساهم سوق الأوراق المالية في تنمية العائدات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلا إضافيا وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاؤون وبأقل

كلفة ممكنة عن طريق التوجه إلى السوق الثانوية.

**-2 توفير السيولة للمستثمرين:**

أصبحت الأسواق المالية تلعب دورا هاما وحيويا في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة وبعض الاقتصاديات النامية، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

**-3 التنبؤ بحالة الاقتصاد الوطني واتخاذ الإجراءات المناسبة:**

تعد أسعار الأوراق المالية المتداولة في البورصة مؤشرا للحالة الاقتصادية المستقبلية للبلاد، فهي تعتبر بمثابة إنذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الترتيبات اللازمة والإجراءات التصحيحية عندما يلزم الأمر، فانخفاض أسعار الأسهم تعتبر مؤشرا على إقبال الاقتصاد على مرحلة كساد، وارتفاع أسعارها يعتبر مؤشرا على قدوم مرحلة إنعاش.

**-4 تحويل الفائض غير الموظف الى إدارة مختصة )الشركات المساهمة( بدلا من جامعي الأموال:**

يساهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية والتي تتلائم مع طبيعة العادات الادخارية في البلد.

**-5 الرقابة على إدارة الشركات:**

تعتبر البورصة جهة رقابية خارجية غير رسمية على كفاءة سياسات الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في ردهة البورصة، فالشركات التي تتبع إدارتها سياسات استثمارية وتشغيلية وتمويلية على مستوى عال من الكفاءة تتحسن أسعار أسهمها في البورصة، أما الشركات التي تتبع إدارتها سياسات غير كفؤة فإنها تنتهي إلى نتائج أعمال غير مرضية وتتجه أسعار أسهمها في السوق نحو الانخفاض.